

الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي

(محمد المالكى)

مراجعة محمد نور الدين أفاية

ما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت التاريخ المغربي الحديث تاريخاً بكرةً - أو يكاد - على صعيد البحث والكتابة؟ هل الأمر يرجع إلى استمرار وجود نفس النخب التي ساهمت في استقلال الأقطار المغاربية أم أن هناك مناطق محرمة يمنع على البحث التاريخي والسياسي الاقتراب منها؟ كيف يمكن التأريخ لفترات الحماية والاستعمار ولتطور حركات التحرر الوطني بالمغرب العربي دون السقوط في حبال الإيديولوجيا والأحكام المسبقة والتفسيرات ذات الطبيعة الانفعالية والوجدانية؟ هل نعتد، في مقارنة هذه المراحل، على الوثائق الوطنية المكتوبة والروايات الشفوية وحدها أم أن الاستغرافيا الاستعمارية لها أهميتها الخاصة في الكشف عن بعض لحظات هذا التاريخ؟

أسئلة عديدة يواجهها كل مهتم بالتاريخ المغربي الحديث، ولا سيما من يطمح إلى استجلاء الأحداث والمواقف واللحظات التي عاشتها هذه المنطقة العربية في زمن المواجهة بين الوجود الاستعماري والحركات الوطنية. وما دام الجيل الذي شارك في استقلال هذه الأقطار وحتى الجيل المخضرم، لم يعملوا في كثير من الأحيان، إلا على تسجيل مذكرات وأحداث من الزاوية الخاصة لبعض ممثليه، فإن جيل الاستقلال - أي كل الذين ولدوا بعد الاستقلال - تحرره إرادة واضحة في كتابة تاريخه القريب والوقوف عند المكونات الفكرية والسياسية للحركات الوطنية والاقتراب من أساليب عملها وممارستها، والكشف عن تناقضاتها وخلافاتها وأشكال توحدها، بدون عقد أو خلفيات أو اعتبارات منعت الجيل السابق من القيام بتاريخ نزيه لفترات التوتر والمواجهة مع

الاستعمار، ولكنها لا تؤثر، كثيراً، على الاختيارات العلمية والفكرية لجيل الاستقلال .

لا شك أن هناك مواقف وفترات تتميز بحساسية خاصة، وأن بعض عناصر النخبة الوطنية التي شاركت في النضال التحرري ما زالت على قيد الحياة، وأن حدوداً لا بأس بأهميتها تحول دون الكشف عن بعض الحقائق الجارحة. كل هذا صحيح، لكن ما يميز الباحثين الشباب هو تبرمهم النسبي من خلافات وتناقضات الجيل السابق في تصورهم للاستقلال والدولة الوطنية والتحديث والديمقراطية والتنمية... الخ الأمر الذي يسمح لهم - إلى حد ما - بإعادة تركيب ما كتب عن المراحل السابقة والتمييز بين الكتابات المتلزمة باختيارات ذاتية أو حزبية وبين تلك التي تبدو أكثر اقتراباً من وقائع الأحداث .

في هذا الموضوع أصدر الباحث المغربي أحمد مالكي كتاباً تحت عنوان «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي» عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في مطلع هذا العام. ومنذ البدء اهتدى الباحث إلى ضرورة الإشارة إلى صعوبة تناول هذا الموضوع من منطلق اعتباره للحقبة التي اختارها إطاراً زمنياً لبحثه، ليست عادية في التاريخ المعاصر للأقطار المغاربية، لأنها تكشف تناظراً تاريخياً «بين استعمار فرنسي مرتبط بالنظام الرأسمالي ومستجيب لضرورات نموه، ومغرب عربي مدافع غير مبادر، منسند إلى إرث تاريخي مشخن بمظاهر الانكسار ومواطن التوقف والضغط» .

ومن ثم، فإن كل محاولة للبحث في العوامل الجامعة أو المفرقة للأطراف المغاربية لا بد وأن ترجع إلى تاريخية فكرة المغرب العربي ومراحل تشكيلها والعناصر المتحركة في سيرورتها. الأمر الذي يشترط العودة إلى دراسة الحقبة الاستعمارية باعتبارها «أكثر الحلقات أهمية من حيث دقة أحداثها، ونوعية القوى الفاعلة فيها، وطبيعة النتائج المترتبة عن المواجهة بين الحركات الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي». بل إن الاهتمام بهذه الحقبة، في مختلف تطوراتها، ينبع، من جهة أخرى، من كونها «اللحظة» التي سمحت بتكون فكر مغربي مناهض للاستعمار ومقاوم له. أي أن الاستعمار بوصفه ظاهرة كلية، وباعتباره إرادة قوة سعى إلى التحكم في الأرض والإنسان ومسخ مكونات الشخصية المغاربية، «قد وفر شروط الاستجابة وساعد على تبلور الإيديولوجيا المؤطرة والموجهة لها... والتي قد نعتها أحياناً كثيرة بـ «فكر المقاومة»

أو «الخطاب الوطني» أو تحديداً «الايديولوجيا الوطنية».

هذا هو الافتراض المتيسر في أطروحة الأستاذ مالكي: البحث في فكرة المغرب العربي يشترط العودة إلى تاريخية هذه الفكرة والتركيز على الحقبة الاستعمارية بحكم كونها مثلت تحدياً كلياً ولّد وأنتج مرجعية وطنية ما زالت تُعبّر عن حضورها، بمختلف الأشكال، إلى الآن. والباحث يؤكد على مصداقية هذا الافتراض من منطلق اعتباره أن «السوسيولوجيا الاستعمارية» استنفذت وظيفتها وانكشفت أحكامها، كما أن الكتابات الوطنية حول فترة الاستعمار لم ترق بعد إلى مستوى التجرد العلمي والموضوعية النسبية في رصد الأحداث ورواية الوقائع التي حصلت في ظل المواجهة مع الوجود الاستعماري. والباحث لا يخفي، في هذا الكتاب، مطالبته بتقديم ما يلزم من النقد الذاتي وخلق المسافة الضرورية مع ما يشوب كتابات الرواد الأوائل من نواقص وثرغات، وتحليل مكوناتها ومناقشة تياراتها.

إشكالية «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي» يلخصها الأستاذ مالكي فيما يلي: «إن الاستعمار - كمحصلة لتطور النظام الرأسمالي، وكظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد - لم يكن من الجائز أن يدخل بلدان المغرب ويتوسع ويستقر، بدون أن يصطدم بمقاومات أولية، منبعثة من نزوع المغاربة الفطري إلى رفض الأجنبي والتصدي لمشاريعه قبل أن يواجه (= الاستعمار) حركات وطنية منظمة ومهيكلّة، مدافعة عن هويتها ومقومات شخصيتها التاريخية أولاً، ومطالبة بالتححر والاستقلال لاحقاً... والحركات الوطنية في محاولتها لفهم ظاهرة الاستعمار والعمل على مقاومتها، لم تتوقف عند حدود النضال الفطري المنعزل، بل فكرت في إحياء فكرة المغرب العربي وتوظيفها بغرض فتح ديناميات للتنسيق والعمل المشترك بين الأقطار المغربية الثلاثة، وذلك بإحداث أجهزة وإطارات جماعية، كفيلة ببلورة مشروع النضال الوحدوي، وتحديد مسوغاته النظرية وأدواته العملية على حد سواء».

للاقترب من هذه الإشكالية العامة اختار الأستاذ أحمد مالكي الانطلاق من خمسة انفتاحات اعتبرها مداخل ضرورية للإحاطة، أكثر ما يمكن، بالتحويلات الكبرى التي شهدتها منطقة المغرب العربي منذ دخول الاستعمار إلى ما بعد انتزاع

الاستقلالات السياسية . ويمكن تلخيص هذه الانفتاحات فيما يلي :

أولاً : إن المغرب العربي له وجود جغرافي وتاريخي تأرجحت حدوده بين الاتساع والانحسار حسب المراحل التاريخية وحسب درجة وعي النخب السياسية المتعاقبة بمكوناته . عانى هذا المغرب من «تأخر تاريخي» ابتداءً من انهيار الدولة الموحدية ، ومروراً بالنهضة الأوروبية و«الغفوة» التي لازمته إلى أن اصطدم بالاجتياح الاستعماري ؛

ثانياً : إن الاستعمار «ظاهرة تاريخية» كلية مرتبطة ، عضوياً ، بتوسع النظام الرأسمالي الذي ترك كل مبادئ الأنوار جانباً في تعامله مع الآخر . فالغرب هو مرجع ذاته ومنبع قيمه وفلسفته ، وكل تفكير في الآخر من خارج النسق لا يعدو أن يكون عملاً «لا عقلانياً» . وأما الحضارات الخارجة عن المجال الغربي (أفريقيا ، آسيا ، أمريكا الجنوبية) ليست إلا كيانات دون مستوى المدنية ، وهي ، من ثمّ قابلة للإخضاع والإدماج . فبقدر ما شدد الغرب على التحديث والعقلنة والتقدم في مجاله الخاص ، بقدر ما استخفّ من الآخر وانتقص من قيمه بهدف تذييله واستغلاله .

ثالثاً : إن الحالة العامة التي كان عليها المغرب العربي هي التي أسعفت إرادة الاستعمار من السيطرة على مقدراته والتمكن من ثرواته . فوضعية التأخر والانكسار جعلت المواجهة غير متكافئة ، الأمر الذي أدى بالحركات الوطنية إلى بناء أساليب مقاومتها اعتماداً على ما سماه الباحث بـ «المجابهة بالذات» ورد الفعل . ومن ثم فإن حالة صراعية مثل هذه لا تسمح بتحقيق عنصر «الإبداع في فهم الآخر (= الاستعمار) وإدراك وجوده واستيعاب خطورة مشاريعه . . كما قد يتعذر طرح الأسئلة الجذرية عن «الأننا» من حيث مصادر توقف تطورها وإخفاقاتها وإمكانيات تجدها وتنمية قدراتها للارتقاء إلى درجة من الوعي تسمح بموضعة الظاهرة الاستعمارية ضمن سياقها العام . لذلك وجدت الحركات الوطنية المغربية «في مفهوم الهوية» البعد الكفاحي القادر على التحسيس بواقع الاستعمار الكفيل بتوتر وجدان المغاربة وتنمية وعيهم بأهمية معركتهم من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية لذلك» .

رابعاً : إن حركات التحرر الوطني بأقطار المغرب العربي أوجدت لنفسها جسوراً للاتصال وقواعد للتنسيق والكفاح المشترك بل إن الاصطدام بالوجود الاستعماري -

خصوصاً بالنسبة لتونس والجزائر والمغرب - أدى إلى إحياء «فكرة المغرب العربي».

خامساً: إن أسئلة كبرى بقيت معلقة حتى بعد انتزاع الاستقلالات السياسية واسترجاع السيادة من طرف الحركات الوطنية المغاربية. ففرنسا استطاعت التكيف مع تغيرات العالم، حيث اهتدت إلى الاندحار الحتمي للاستعمار التقليدي فغيرت أساليب تعاملها مع المنطقة وبذلك من أشكال استمرار وجودها فيها، وبالتالي «فلا المغرب تراجع عن مطلب الاستقلال والاستقلال قبل كل شيء» ولا الاستعمار (= فرنسا) خرج خروج «المحمول إلى مدفنه الأخير».

هذه هي المداخل الخمسة التي سلكها الأستاذ مالكي لمعالجة الإشكالية العامة لبحثه. ولإخضاع هذه المداخل للدراسة والتحليل اختار الباحث صياغة أربعة أسئلة تكشف القضايا الجوهرية المكونة لعصب الأطروحة، وهي كالتالي:

1 - كيف تكوّن مفهوم «المغرب العربي» ليصبح واقعاً تاريخياً - جغرافياً، وحقيقة اجتماعية، سياسية وثقافية؟

2 - كيف تصوّر الاستعمار الفرنسي «المغاربة»، وضمن أي استراتيجيا تعامل وتفاعل معهم ولماذا؟

3 - كيف تمت الاستجابة للتحدي الاستعماري من جانب المغاربة (نخب وحركات وطنية) ولماذا شكّل الدفاع عن «الهوية» أرضيته النضالية قطرياً وجماعياً، وكيف؟

4 - لماذا حصل الانتقال من موضوع «الهوية» إلى شعار الاستقلال «وكيف تمّ تأطيره من جانب الحركات الوطنية المغربية، والتفاعل معه من طرف الاستعمار الفرنسي؟».

كل سؤال من هذه الأسئلة الأربعة تناوله الباحث في قسم خاص افتتحه بمقدمة وأنهاه بخاتمة. بل إن كل قسم يبدو وكأنه كتاب قائم بذاته، لولا شمولية الأطروحة وكيفية بنائها وتفصيل مكوناتها. وقد توزع المتن كله إلى مسارات ثلاثة: تناول الباحث في الأول ما أسماه بـ «سيرورة تكوّن مفهوم المغرب العربي». وفي الثاني تطرق لجدل الهوية والاستعمار. أما الثالث فقد عالج فيه مسألة التحدي والاستجابة ودور الهوية في تشكل الوعي الوطني.

ولكي لا أدخل في تفاصيل استعراض نمط التحليل الذي سلكه الأستاذ أحمد مالكي في دراسته للحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي. أكتفي بالإشارة إلى ما يمكن اعتباره عصب الأطروحة ونواتها المركزية والمتمثلة في عملية الانتقال التي حصلت للوعي المغاربي من التحصن وراء الدفاع عن مقومات الهوية إلى المواجهة المباشرة وتأكيد الذات، ومن الدعوة إلى الإصلاح، ضمن نظام الحماية، إلى المطالبة بالاستقلال والسيادة.

وفي هذا الإطار يلاحظ الأستاذ مالكي أن الحركات الوطنية المغربية وجدت «في مفهوم الهوية بمختلف مقوماتها، البعد النضالي القادر على التحسيس بواقع الاستعمار الكفيل بتوتر وجدان المغاربة وتنمية وعيهم بأهمية معركتهم من أجل التحرر والاستقلال واسترداد السيادة الوطنية. لذلك، وحتى حدود السنوات 1943 - 1945، سيتمحور تفكير النخب السياسية المغربية حول هذا الموضوع (= الهوية)، كما ستعتمده الحركات الوطنية أرضية لبلورة شعاراتها الأساسية في حقل الدفاع عن الدين، اللغة، التعليم، وكل ما يرمز إلى الشخصية المغربية في بعدها العربي والإسلامي. كما أن الإرث التاريخي الذي أعاق إمكانية مقابلة الاستعمار الفرنسي باستراتيجيا من حجم تحدياته وخطورة سياساته، لم يسعف فهم الحركات الوطنية المغربية للظاهرة الاستعمارية على أكثر من كونها إجهازاً على الأنا، وبالضرورة لم يُمكنّها من المطالبة بأبعد من الإصلاح والالتزام بمقتضيات عقود الحماية».

هذا بالنسبة للمرحلة الأولى من تاريخ الصراع مع الوجود الاستعماري، أما في المرحلة الثانية فإن «المغرب العربي الذي استيقظ من غفوته ضعيفاً أمام منعطف الاستعمار، وواجه استراتيجيا الاحتلال سقيماً، مدافعاً غير مبادر، سيعرف، مع بروز نتائج الإدماج، تشقّقاً على صعيد وعيه الظاهرة الاستعمارية، كما سيشهد تحولات بنوية على مستوى مكونات حركاته الوطنية، جعلته ينتقل من الدفاع عن الهوية والاكتفاء بالمطالبة بالإصلاحات ضمن دولة الاحتلال، إلى طرح مبدأ الاستقلال (1943 - 1945)، وفي هذا الانتقال ما يؤشر على حصول قطيعة منهجية وفي المضمون، مع ما كان يؤطر نضال الحركات الوطنية المغربية ويحكم تفكير نخباتها السياسية القائدة».

تحولات الوعي الوطني المغربي لم تكن تحصل لولا التراكم التاريخي والفكري الذي ولدته سيرورة المواجهة مع الاستعمار. فالسلوك السياسي المغربي - باختلاف تجارب النخب في تونس والجزائر والمغرب - والسند الفكري والإيديولوجي الذي استمد منه مكوناته الكفاحية، نتجا - السلوك والسند الفكري - في سياق تطور النظرة إلى الذات وإلى الآخر، الذات بوصفها انتماءً وشخصية وسيادة، والآخر باعتباره احتلالاً وغزواً وتحدياً كلياً. ولأن الأستاذ مالكي عمل في كتابه - البالغ خمسمائة صفحة - على مواكبة تطور وتبلور الفكر الوطني المغربي ومتابعة تحولات السياسة الاستعمارية في المنطقة المغربية، فإنه يصعب علينا استجماع مقومات نمط تحليله وتبدلاته في تعرجات البحث. وسنكتفي بصياغة أهم النتائج التي خلص إليها، وهي كالتالي:

أولاً: للمغرب العربي استمرارية في التاريخ بالرغم من كل أشكال التوقف والانحسار.

ثانياً: إن هذه المنطقة العربية تجاذبتها قوتين متناقضتين، اختلفت طبيعتهما حسب الأحوال التاريخية والظروف الإقليمية والدولية المحيطة. فالمغرب العربي بقدر ما يسعى إلى تشكيل عناصر هويته وتكوين مقومات شخصيته في استقلال عن كل المؤثرات الأجنبية، بقدر ما كان محط أطماع وأشكال متعددة للهيمنة والاستعمار. وبسبب هذا التجاذب والتصارع لم يتمكن المغرب العربي من خلق ما يلزم من التراكم لتحقيق تطوره الخصوصي بحكم انشغاله الدائم بمواجهة الهجومات الخارجية.

ثالثاً: بسبب هذه الفجوة - التي تحولت إلى تأخر تاريخي مزمن - تمكن الاستعمار من اختراق جغرافية المنطقة واحتواء سيادتها. خصوصاً وأن هذه العملية تمت في ظرفية تاريخية عرف فيها الاستعمار أزهى مراحلها بحكم الحاجات القصوى للنظام الرأسمالي إلى التمدد والتمكن من مقدرات وأسواق بلدان الجنوب.

رابعاً: إن المغرب العربي أضاع فترة تاريخية للنهوض ومسايرة إيقاع الرقي الحضاري الذي حصل بالصفة الشمالية للمتوسط، وذلك ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

خامساً: إن المقاومة من أجل استرجاع السيادة والاستقلال تمت في سياق تكوّن وتبلور التجربة التاريخية المغربية. ذلك أن واقع التأخر التاريخي والسيطرة الاستعمارية، شوشت على شروط إمكان تشكل فكر وطني، وخصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بحيث توقفت النخب، في ذلك الوقت، عند حدود الدفاع والتفوق على الذات دون امتلاك وسائل فكرية كافية للكشف عمّا يعتور الذات من عوائق ومصادر ضعف، وفهم الحركة التاريخية العميقة للوجود الاستعماري.

سادساً: لذلك بقيت النخب المغاربية تتحرك فكرياً وإيديولوجياً داخل دائرة المرجعية السلفية. فحتى من قدر له أن يتعرض لمؤثرات فكرية وسياسية أخرى لم يسلم، عند انخراطه في الممارسة السياسية، من ضرورة تشغيل مفاهيم سلفية أو على الأقل التأرجح بين القول بالانفتاح على الفكر الحديث والحفاظ على مكونات الانتماء العربي-الإسلامي.

سابعاً: إن الحركات الوطنية المغاربية توصلت، في سياق ممارساتها الكفاحية، إلى ضرورة القطع مع مرحلة المطالبة بالاصلاحات ضمن واقع الاحتلال، إلى الدعوة إلى الاستقلال. (وذلك ما بين 1943 - 1945) سواء حصل ذلك على المستوى القطري أو في إطار التنسيق السياسي التحرري بين مختلف الحركات المغاربية.

ثامناً: إنه بالرغم من تقارب التجارب وبعض مظاهر العمل الجماعي المغاربي (مثل جمعية طلبة شمال إفريقيا، ومكتب المغرب العربي، ولجنة تحرير المغرب العربي، ومؤتمر طنجة...) فإن الوعي القطري هو الذي انتصر على النزوع الوحدوي العميق الذي عبّرت عنه النخب المغاربية أكثر من مناسبة.

تاسعاً: إن تعثرات المغرب العربي بعد الاستقلالات السياسية ترجع أسبابها العميقة إلى أنماط تشكل الوعي السياسي للنخب القائدة، وأن الأزمات والتناقضات التي تهز كيان بعض أقطاره في الزمن الحاضر، تعود إلى الثقافة السياسية التي عانت، وما زالت تعاني بعض مكوناتها، من ثغرات كبرى تتعلق، بالدرجة الأولى، بقضايا الديمقراطية والتحديث والوحدة وإقامة المغرب العربي... الخ.

هذه هي أهم النتائج التي استخلصها الأستاذ مالكي في بحثه عن الحركات الوطنية

والاستعمار في المغرب العربي. وقد ظهر، بوضوح، أن الباحث اختار عناصر إشكاليته بدقة، وحدد لها أطرها ومجالاتها وشروط تحليلها. وكان طموحاً في ذلك. إذ أراد تأطير فكرة المغرب العربي في تاريخيتها وتكوينها، والوقوف عند تعثراتها وانتكاساتها، والكشف عما هو واقعي ومثالي فيها. والنظر في شروط إمكان تحقيقها وبنائها.

ومن بين أهم فضائل هذا البحث أن صاحبه جمع مادة غاية في الثراء والتنوع تتعلق بتاريخ الأقطار المغاربية، بكتابات نخبها المختلفة، وأبحاث المستعمرين ومثقي الاحتلال، بل إن الأستاذ مالكي، ومن أجل استكمال معطيات بحثه، اضطر إلى النبش في وثائق وزارة الخارجية الفرنسية، وخزانة الجيش الفرنسي بباريس، والخزانة الوطنية الفرنسية، وبعض خزانات ومراكز التوثيق بمدينة «إيكس آن بروفانس» التي تضم أهم الوثائق المتعلقة بتاريخ الوجود الفرنسي بالمغرب العربي.

كل هذه المادة تشكل، بالإضافة إلى الاستعمال الخاص الذي سلكه الأستاذ مالكي، فرصة للاستمرار في موضوع المغرب العربي إن في واقعه التاريخي أو تطورات أحواله. ذلك أن هذه المنطقة العربية، بالرغم من كل ما يمكن أن يقال عنها، بقيت يتيمة من نخبها. ومن ثم فإن كتاب «الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي» يمثل، في تصوري، فرصة لانفتحات متعددة على البحث والدراسة. ففي تاريخ المغرب، كما يقول أحمد مالكي، «كثيرة هي القضايا التي بقيت أسئلة معلقة دون أجوبة، ولا حتى الاستعداد للتفكير في صياغة أجوبة عنها. لذلك حين نُسائل مرحلة المقاومة من أجل الاستقلال لتحديد كشف حساب عمّا هو موجب وسالب برصيدها الغني بتضحيات الشهداء من أبناء المغرب العربي والأحياء منهم، فإن الأمر يفوق كونه سجين حقبة بذاتها ولذاتها، ليمتد ويتداخل مع ما هو أقدم منه بكثير ولاحق له. لذلك... عرفت تجربة الحركات الوطنية المغربية في مقاومتها الاستعمار والتفوق عليه عدة بياضات، ولما لا التسويات التاريخية - وهي بياضات لم تفقد قيمتها حتى اليوم، بل زادت تعثرات المغرب ما بعد الاستقلال، وأزماته، من دقتها وحساسيتها ومكانتها الاستراتيجية في مشروع بناء الإنسان المغربي الجديد. إنها قضايا (بياضات): الديمقراطية، والوحدة، والحدثة، وتأسيس المغرب العربي التاريخي».